المحاضرة السادسة: سياسة الاستعمار الإسباني في المغرب الأقصى

ورد في الاتفاق الودي الفرنسي الإنجليزي الذي انعقد سنة 1904، ضرورة إشراك إسبانيا في فرض نفوذها على المغرب، ثم عقد اتفاق فرنسي إسباني في أكتوبر 1904 نص على تقسيم المغرب إلى منطقة نفوذ إسباني(في الشمال والمناطق الجنوبية)، ومنطقة النفوذ الفرنسي(في الوسط)، وفي شهر نوفمبر 1912 تم تحديد مناطق النفوذ بين الدولتين حسب الاتفاق السالف الذكر، مع جعل منطقة طنجة منطقة دولية، والتي تم تحديد طريقة تسييرها سنة 1923. سعت كل من فرنسا واسبانيا من خلال تقسيم المغرب إلى فك النزاع بينهما والتمكن من بسط سيطرتهما على عليه بسهولة، وضبط شؤونه.

وتنفيذا للاتفاقيات السابقة الذكر قامت إسبانيا باحتلال منطقة شمال المغرب الأقصى الممتدة من مضيق جبل طارق حتى المنطقة الشرقية من الناظور قربيا من حدود الجزائر، كما احتلت الشاطئ الأطلسي من طنجة حتى العرائش والقصر الصغير، وامتد احتلالها في الداخل حتى القصر الكبير وما بعد نهر الكوس، كما امتد إلى شفشاون. وتجدر الإشارة إلى أن إسبانيا قامت باحتلال بعض المناطق دون أن توقع أية اتفاقية مع السلطان المغربي، كما احتلت علاوة على المناطق المذكورة، مناطق أخرى في الصحراء الغربية مثل منطقة أفني ومن طرفاية حتى الحدود الموريتانية، ولم تتمكن إسبانيا من القيام باستغلال الأراضي المغربية المحتلة استغلالا جيدا بسبب الأزمات التي كانت تمر بها، وكذلك دخولها في حرب في إقليم الريف دامت من سنة 1921 إلى 1926 بزعامة الأمير عبد الكريم الخطابي.

1-السياسة الإدارية:

كانت منطقة نفوذ إسبانيا بناء على الاتفاقية المبرمة والتي كان سلطان المغرب وفرنسا أحد طرفيها، لا تتجاوز نسبة 5 في المائة من الأراضي المغربية، وكان يحكمها حاكم يَتبع في البداية لحاكم سَبْتة، وهو مسؤول أمام الحكومة الإسبانية، يسمى هذا الحاكم الخليفة. حيث كان هو الذي يمثل السلطان في المنطقة وعاصمتها تطوان، وقد احتكر هذا المندوب السلطة الفعلية، وتركت السلطة الشكلية لخليفة السلطان. وكان القنصل الإسباني يشرف على المدن التي كان يحكمها الباشوات، كما كان الضابط العسكري الإسباني يشرف على البوادي التي يرأسها القواد. ومن مهامه تنظيم الإدارة والحفاظ على الأمن، والسهر على تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم مصالح الحكومة والجالية الإسبانية في المغرب، ومن أجل ذلك تشكلت ثلاث مندوبيات رئيسية هي:

1-مندوبية الشؤون الأهلية، وهي التي تتكفل بالاهتمام بشؤون الأهالي.

2-مندوبية من أجل تنمية المصالح المادية في المستعمرة، وتتكفل بالعناية باختيار الأراضي التي تراها جيدة لاستيطان الأوروبيين والاستغلال الأمثل لها من الناحية الفلاحية، وكذا الاهتمام بالبريد ومصلحة البرق لكونها من الضروريات الاستراتيجية.

3-مندوبية الاتفاقيات المالية والضريبية والاقتصادية، وتتكفل بالجباية والاستغلال الاقتصادي للمستعمرة، ووضع كافة التسهيلات أمام المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الأوروبيين من أجل الاستغلال الأمثل لثروات المغرب وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الإسباني.

المحاضرة الثانية عشر: سياسة الاستعمار الإسباني الاجتماعية والثقافية والدينية في المغرب الأقصى

2-السياسة الاجتماعية:

وفيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية التي نفذتها إسبانيا في المناطق المحتلة، فلم تكن تختلف في الواقع عن السياسة التي كانت تنفذها فرنسا في مناطق نفوذها، حيث كان البَلَدان حريصان على تنسيق جهودهما في تنفيذ السياسة ذاتها حرصا منهما على عدم قيام تحالف بين الحركة الوطنية في الشمال والجنوب، حيث كان المقيمان العامان دائما التنسيق من أجل إحكام السيطرة على المغاربة. ومن وجوه التشابه بين السياستين، نذكر تجنيد المغاربة في الحروب التي كانت تخوضها كل دولة، فالدكتاتور الإسباني فرانكو زج بالجنود المغاربة في حربه ضد خصومه بعد قيامه بالانقلاب سنة 1936 وتمكنه من الاستيلاء على الحكم، وفرنسا معروفة بأنها كانت تزج بجنود مستعمراتها في حروبها الخارجية (الحرب العالمية الأولى والثانية، حرب الهند الصينية، الثورة الجزائرية...إلخ).

وتجدر الإشارة إلى أن الإسبان على غرار الفرنسيين واجهوا مقاومة عنيفة من طرف المغاربة، استعمل فيها الإسبان أساليب جهنمية من أسلحة فتاكة وتعذيب وسجن ونفي، وحرق وإتلاف المحاصيل الزراعية للضغط على زعماء المقاومة وحملهم على الاستسلام، ومن أبرز الثورات التي قادت المقاومة نذكر ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي الذي لم يتمكن المحتل من القضاء عليها إلا بعد التحالف الذي جمع الفرنسيين والإسبان.

3-السياسة الثقافية:

لم يكن هدف الاستعمار الإسباني في المغرب الاستغلال الاقتصادي فقط، بل تعدى ذلك إلى الهيمنة الثقافية والدينية على المغرب وشعبه، حيث سعى إلى محو وإقصاء الثقافة الوطنية، وإحلال المشروع الثقافي الاستعماري متعدد الأشكال والأهداف. إن الكلام عن السياسة الثقافية للاستعمار الإسباني، يدفعنا إلى التطرق إلى ركن أساسي من أركان تثبيتها وهو التعليم، فسياسته التعليمية منذ احتلاله للبلاد لم تكن واضحة المعالم مثل السياسة الفرنسية، لكون هدفه في البداية كان تهدئة المنطقة، وتثبيت وجوده خصوصاً مع المقاومة الشرسة التي أظهرها السكان في منطقة الريف، وباقي

مناطق الشمال. وقد عمد المستعمر الإسباني في مجال التعليم إلى إنشاء ثلاثة نماذج من المدارس، هي: - المدرسة الإسبانية لأبناء المستعمر. - المدرسة الإسبانية اليهودية المخصصة لليهود في الشمال.

- المدرسة الإسبانية العربية المخصصة لأبناء الأهالي.

نلاحظ تباين وتعدد المدارس، وهو انعكاس لاختلاف وتنوع التعليم المقدم لكل طائفة، وتعبير عن تنوع المجتمع وتعدد قومياته المتعايشة، إلا أن هذه الأصناف التعليمية، لم تكن متعادلة القيمة، ومتكافئة في ضمان المستقبل الفردي، وتحقيق الارتقاء الاجتماعي، وهو ما جعل التعليم الإسباني في المنطقة الخليفية ينقسم لشبكتين مختلفتين: الأولى، تستوعب الأوروبيين واليهود. والثانية، مخصصة للأهالي، ليصبح المجتمع مجتمعين متباينين: مجتمع الأوروبيين واليهود يتمتع أبناؤه بتعليم عصري جيد وملائم، يضمن آفاقاً مستقبلية واسعة ورحبة، ومجتمع العرب المسلمين، يعاني أبناؤه من التضييق، ويقدّم لهم تعليم متخلف آفاقه محدودة، وهو ما يعكس التميز في التعليم بالمغرب تحت الحماية الإسبانية. أما من حيث برامج هذه المدارس، فهي تُعلي من ثقافة ولغة وحضارة المستعمر، وتحط من لغة وثقافة الأهالي وحضارتهم، وتركز على الطمس التدريجي لمعالم الثقافة والحضارة الوطنية والإسلامية، وتعويضها بفكر المستعمر الدخيل في إطار سياسة الاحتواء، وهو ما عبَّر عنه الفقيه محمد داود بقوله: «... ولاحظت أن الإسبانيين في شمال المغرب - كالفرنسيين في جنوبه - يفتحون المدارس في وجوه أبناء المغرب، ولكنهم يضعون لها برامج مليئة بلغتهم الأجنبية، يلقنون بها تاريخهم وآدابهم ويبثون في أذهان طلابنا ما يملأ قلوبهم تعظيماً وإجلالاً لعظمة الدولة الحامية، وإهمالاً واختصاراً لتاريخ المغرب وماضيه المجيد، ولم يكن لديننا ولغتنا في مناهج تلك المدارس إلا النزر اليسير، بل لم يكن فيها إلا ما هو ذر للرماد في العيون».

فإلى حدود سنة 1936 م، لم تكن السياسة التعليمية الإسبانية واضحة المعالم، وهو ما عبَّر عنه أحمد بوجداد بقوله: «... لم يكن لدى إدارة الحماية تصور متكامل ولو نسبياً حول مسألة التعليم المغربي، فالإجراءات والمبادرات المتخذة، والمؤسسات والأجهزة المحدثة كانت أحياناً متفرقة وأحياناً أخرى متداخلة، فقطاع التعليم اعتبر مجرد مصلحة من مصالح مديريتها المكلفة بإدارة شؤون الأهالي والاستعلامات العامة». ويمكن إرجاع هذا الارتباك لعدة عوامل أهمها: مواجهة الاستعمار الإسباني لمقاومة قوية من قبل المغاربة، ومن ثَمَّة كان همه في بداية الاحتلال هو ضمان تهدئة المنطقة.-غياب رؤية سياسية وبرنامج ومسطرة الأهداف، فالسياسات الإسبانية تتغير بتغير المندوبين الساميين، وذلك يرجع لكون حصول إسبانيا على المغرب لم يكن بمجهود عسكري أو دبلوماسي، وإنما نتيجة للاتفاق الودي الإنجليزي - الفرنسي. -ضعف الإمكانيات المادية للاستعمار الإسباني، فهو لم يكن مدعوماً برجال الأعمال والمؤسسات البنكية، الذين لعبوا دوراً مهماً في الاحتلال الفرنسي للمغرب، ومن ثم عدم الانسجام بين رجال المال ورجال السياسة. -تعدد مراكز

القرار السياسي الإسباني (التمثيلية الدبلوماسية بطنجة، والقيادة العامة للقوات الإسبانية بالعرائش، والإقامة العامة بتطوان)، وهو ما خلق تداخلاً وتضارباً في القرارات والتوجهات السياسية.

لكن بعد سنة 1936م، بدأت تظهر ملامح السياسة الإسبانية في مجال التعليم في المنطقة المحتلة، إذ قامت بإصدار مرسوم 29 جانفي 1937م لضمان مراقبته والتحكم فيه نظراً للتخوف من طابعه الثقافي، كما قامت بالفصل بين التعليم المغربي والإسباني، وأحدثت إدارة مركزية أصبحت تعرف بمديرية التعليم المغربي، والتي تحولت لوزارة التعليم العمومي سنة 1946م، واهتمت بقضايا التعليم مثل: التعليم القرآني والتعليم الابتدائي، وإنشاء بعض المعاهد الدينية. إلا أنه ما يمكن القول حول السياسة التعليمية الإسبانية في شمال المغرب، أنها اتسمت بكونها اعتمدت على التجهيل، ويتضح ذلك في محدودية تعميم التعليم على الأهالي، لكون هدف المدرسة الاستعمارية، ليس نشر الوعي بين السكان، وإنما استغلالها لإغراض تخدم مصالح إسبانيا، فإلى حدود سنة 1956م التي تمثل سنة استقلال المغرب كانت نسبة الأميين تفوق ما كانت عليه قبل الحماية سنة 1912 م، حيث تجاوزت 95% من السكان. فالإحصائيات الرسمية بعد نهاية الحماية الإسبانية، تحدثت عن 204 مدرسة ابتدائية، فيها 568 قسماً، يعمل فيه 136 معلماً ومعلمة مغربية، و213 مدرساً و26 معلمة خياطة و50 مساعداً، ويتعلم في هذه المدارس حوالي 19555 تلميذاً و7144 تلميذة. وإجمالاً، فإن الإحصاءات المدرسية بتاريخ 31 مارس 1955م، كانت 96229 تلميذاً و84773 تلميذة، وحوالي 120.000 من الجنسين خارج المدرسة، وهو ما يعكس محدودية المشهد التعليمي للحماية الإسبانية بالمغرب.

فهذه المحدودية في استيعاب المتعلمين تجد لها سندها، فميزانية التعليم في المنطقة الخليفية مثلاً سنة 1956م كانت لا تتجاوز 21118 بسيطة، وهو رقم بسيط لا يمكن من خلاله تحقيق سياسة تعليمية قادرة على إخراج المغاربة من براثن الجهل والأمية. كما أسست إسبانيا معهد فرانكو لتحقيق غاياتها الاستعمارية في المجال الثقافي، وكان هذا المعهد يقوم كذلك بالبحث عن المخطوطات العربية الموجودة في المنطقة، عبر التنقيب عن الكتب المخطوطة القديمة بمساعدة المراقبين وأرباب السلطة فعثر على مخطوطات هامة تولى تحقيقها وإخراجها.

وخلاصة القول: لقد استهدفت السياسة الثقافية الإسبانية بشمال المغرب لغة المغاربة، وقيمهم الدينية، وهدفت إلى نشر الجهل والأمية بين صفوفهم، وهو ما دفع برجال الحركة الوطنية في المنطقة الخليفية إلى مقاومتها عبر تأسيس الصحف والمجلات لنشر القيم الوطنية والإسلامية والدعوة لمقاومة الاستعمار، كما أنشأوا المدارس الوطنية الحرة تحصيناً للغة العربية كلغة تعليم، ولتنشئة الشباب المغربي على القيم الإسلامية السمحة وقيم الوطنية الرافضة للاستعمار بكافة أشكاله.